الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

السلطة الخفية !

عامر القيسي
اعلامي

يقول جنرال ماركيز في روايته (خريف البطريك) وهويتجول وسط قصره الواسع الذي كان عاجا بالخدم والضباط والمربيات والطيور المنتشرة في كل زاوية : من يحكم من ومن يصدر الاوامر لمن ومن يطيع من ؟ كان تساؤلا منبثقا من عالم من الفوضى وتعدد مصادر القرار واختلاف توجهات مصدري الاوامر في مملكته الشاسعة على تخوم البحر الكاريبي .وهي حالة مشابهة لكل مجريات العملية السياسية الجارية الان في العراق منذ سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣/٤/٩وتأسيس مجلس الحكم فلا احد يعرف حدود صلاحياته متى تبدأ واين تنتهي ومن يصدر له الاوامر وعلى من يفرضها وقلنا حينها هذه حالة طبيعية ضمن الاجواء العامة من الفوضى التي سادت البلاد والعباد بعد سقوط سلطة الاستبداد والرأي الواحد والامر الواحد والفكر الواحد خصوصا وسط مشهد سياسي وقانوني غامض كنا نتلمسه تلمسا ولكن بعد الانتخابات وحصول الشرعية لمجلس النواب والحكومة والمؤسسات المنبثقة عنهما ثم التصويت الشعبي على الدستور واقراره برغم الاعتراضات على هذه الفقرة او تلك ، نقول بعد الشرعنة التي حصلت فان الحال ،حقيقة ، باق كما لو ان شيئا لم يحصل ودستورا لم يسن وحكومة لم تنبثق من رحم مجلس للنواب صوت له اكثر من ثمانية ملايين مواطن عراقي وقوانين لم تصدر وادوات تنفيذية لم تشكل بل لقد تعددت مصادر اصدار الاوامر وتنفيذها في بعض المناطق التي كانت تعتبر من المناطق الخاضعة لشرعية الحكومة والامثلة كثيرة وواضحة ، ففي المحافظة مثلا ، لاالمحافظ ولارئيس المجلس البلدي ولا مدير الشرطة يعرفون ،حقيقة ، من اين تبدأ صلاحياتهم واين تنتهي فهذا يرفض تنفيذ الاوامر الصادرة له والاخر يتشبث بكرسي مركزه برغم قرارات الجهة الاعلى والدليل كثرة المصادمات بين هذه المؤسسات على اقالة او تعيين او صرف مال عام ووصلت المصادمات الى حدود استخدام سلاح الدولة نفسه ضد بعضهم الاخر وبعض المحافظات تحل مشاكلها بطريقتها الخاصة سواء باستخدام السلاح او اللجوء الى العشائر بل حتى بتدخلات دول الجوار!!فيما تركن توجهات الحكومة المركزية على الرفوف ولا يلجأ اليها إلا لطلب المال او تجد الحكومة نفسها مجبرة على التدخل القوي او التصالحي بعد ان يصل الوضع الى طرق مسدودة ، طبعا ضمن يصل الوضع العراقي الجديد لاندعو الى حكومات شمولية استبدادية ولكننا في نفس الوقت لاندعو الى الطلاق مع الحكومة المركزية .

ان المناطق الخارجة عن سلطة الاجهزة التنفيذية تتسع سواء في المحافظات او داخل بغداد نفسها وهذه حقيقة مرعبة تتطلب علاجا خاصا ،صحيح ان نجاحات مهمة وملموسة قد حصلت في مواجهة الارهاب والارهابيين وعادت مناطق كاملة الى حضن الدولة منذ البدء بتطبيق خطة فرض القانون قبل ثمانية اشهر تقريبا وشهد الوضع الامني عموما تحسنا ملحوظا الا ان المطلوب حقيقة ليس هزيمة الارهاب فقط وتنظيف البلاد من خطره وانما تطبيق القانون في المناطق التي يتم تنظيفها من الارهابيين لا ان تقع الارض والناس بايدي مختلفة المناشئ متعددة التمويل غامضة الاهداف وبالتالي نجد انفسنا كمواطنين حائرين بين سلطتين متداخلتين .

ان هيبة الحكومة تنبثق من ثقة المواطن بها واستقوائه باجهزتها التنفيذية ولجوئه اليها لحمايته من اي شكل من اشكال الانتهاكات التي يتعرض لها في مختلف جوانب ممارساته الحياتية واليومية والتمتع بحقوقه الانسانية التي يقره عليها القانون والدستور وشرائع الدين والدنيا التي تحفظ له ادميته وتوفر له الشروط الموضوعية الصحيحة لممارستها في اجواء نقية سليمة ، وهذا ليس هدفا ثانويا كما يعتقد البعض بل انه يقع في صلب عملية التغيير التي حصلت في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ بل في صلب مهام واهداف عملية فرض القانون الجارية الان وليس ادل على اسمها من دلالة اهدافها لان اقتناع المواطن واحساسه بان الجهد الكبير الذي تبذله الحكومة على الارض فيما يتعلق بفرض القانون هو بالاساس لتوفير الامن له ولعائلته سيجعله اكثر تفاعلا مع الاجراءات الحكومية واسرع استجابة لمتطلباتها فضلا عن مساهمته الفاعلة باعتباره ضمن منظومة الدعم اللوجستي الشعبي للقوات الحكومية المنفذة لخطة فرض القانون .

بوضوح اشد على الحكومة ان ترسخ مبدأ السلطة الواحدة والوحيدة الفارضة للقانون والمطبقة له والحامية للمواطن بكل حزم وقوة من كل اشكال الانتهاكات التي يتعرض لها والتي يمكن ان يتعرض لها في ظل اجواء التشوش هذه .

ان تحويل هذا المبدأ الى واقع ملموس مهمة الجميع وعلى رأس هؤلاء الجميع القوى والاحزاب السياسية الداعمة للعملية السياسية والتخلص والى الابد من عقلية الاقطاعيات التي تتحكم في قناعات والية تفكير بعض القيادات السياسية التي تعتقد بانها في موسم قطف الثمار في الوقت الذي ينبغي على كل الهتمين بمستقبل العراق الحقيقي ان يفكروا معا من اجل ان يجد الشعب العراقي برمته نفسه يحي احتفالية موسم قطف الثمار للجميع من دون استثناء.

عن العيش تحت مستوى (سطح البقر)

صائب خليل
كاتب

بدءاً يجب الإعتذار من مقارنة البشر بالبقر...لكن ، ما باليد حيلة....الواقع يفرض نفسه كما ستروت..
يقول خبر عن دراسة عراقية ان مجموع العراقيين بين فقر "مطلق" و "مدقع" تبلغ اكثر من نصف السكان. الخبر لايخبرنا ان كان القياس دولارين في اليوم وهو المعتمد غالباً او مقياس البنك الدولي الأقسى وهو (١) دولار باليوم او رقم اخر...وسنفترض الأحسن وهو قياس الدولارين.
خبر آخر يقول ان البقرة الأوروبية تحصل على دعم من الإتحاد الأوروبي مقداره (٢,٥) دولار، وانها تكلف ، حسب احدى الدراسات حينما لاتكون حاملاً ، ٣ يورو في اليوم اي ما يزيد على اربعة دولارات.
نستنتج من هذا ان اكثر من نصف الشعب العراقي يعامل بأقل من "نصف بقرة" اوروبية! وإن انتقلنا الى الأبقار اليابانية فالأرقام اسوأ كثيراً، حيث ستحصل كل بقرة على اكثر مما تحصل عليه معظم العوائل العراقية!
وهذا هو الحال منذ خمس عشرة سنة ، ولم يكن ما قبلها افضل كثيراً...

ليس في الأمر اهانة خاصة بالعراقيين طبعاً فنصف سكان الأرض كلهم يعيش اليوم على اقل من دولارين في اليوم، اي هم ايضاً يعاملون بأقل من نصف بقرة اوروبية، وكانوا على هذا الحال منذ اكثر من نصف قرن كما اشار مقال د سعد محمد رحيم.

لكن العراق، سيقول القارئ، ليس بلداً فقيراً بل لديه ثاني مخزون من النفط في العالم فكيف شمله ما شمل الدول الأفريقية الفقيرة؟ ومن قال ان الدول الأفريقية فقيرة؟ لقد افقروها ويمكنهم ان يفقرونا! فقراء نايجيريا لم يحصلوا من نفطها الا على التلوث واحراق قراهم بتوجيه من الشركة الكندية، ومآسي عمال استخراج الماس الذين تقطع اصابع من يجرؤ على مد يده الى بعض من ثروة ارضه، واستخدام تلك الثروة لإثارة الحروب الداخلية كانت موضوع فلم سينمائي اثار ضجة كبيرة وغيرها كثير.

"لماذا لم تستطع الدول الأفقر اللحاق بالركب" هو عنوان دراسة لمعهد كارنيجي والتي تستنتج أن اهم عوامل انخفاض النمو هو الحروب والحروب الأهلية. فقد فقدت البلدان الأفقر بحدود ٤٠٪ من ناتجها بسبب تكرار الحروب فيها اكثر من بقية العالم. ومن المثير للإهتمام ان العامل الثاني الذي قدمته الدراسة هو تأخر "الإصلاح الإقتصادي" إلا انها اشارت الى انه ليس مسؤولاً إلا عن تأخر نمو ضئيل بحدود ٠,٠١ ٪ (و د "الإصلاح الإقتصادي" مساوئه المعروفة من زيادة الفوارق والضغط على الفقراء اكثر، حيث لايوجه حتى هذا النمو الضئيل الى تقليل الفقر بل لزيادة الغنى). لكن لماذا تثور الحروب في دول دون اخرى؟ لماذا لا تلجأ الدول الغنية بالنفط والماس وغيرها الى السلام، وفيها ما يكفي الجميع للعيش بهناء؟ هل هي مسألة جينات؟

البعض يقول ان الإستعمار والدول الكبرى هي التي تقف وراء هذه الحروب والبعض الآخر يقول إن هؤلاء يريدون القاء لوم حماقاتهم على غيرهم. البعض من القسم الأول مستعد ليقدم ادلته. وتجربتنا في العراق تؤيد ذلك: الأمريكان هم من اوصل البعث وصدام الى السلطة وهؤلاء بدأوا كل الحروب في تأريخه الحديث. اما اليوم فالأمريكان يمارسون الحروب بشكل مباشر. فيلم "الألماس الدامي" كان هو الآخر يشرح كيف تمول تجارة الماس الحروب الدموية في افريقيا، ويقول مجلس الألماس العالمي إن مبيعات الألماس لم تتأثر على نحو كبير بالفيلم، لكن المستهلكين أصبحوا أكثر اهتماما بالقضايا الأخلاقية التي تتعلق بالصناعة.

إذن، ربما لاتكون كثرة الحروب في الدول المتأخرة الغنية بثرواتها، مجرد صدفة.

صندوق النقد الدولي وامثاله، المعنية بالفقر في العالم، يتصرف كصديق للشركات وعدو للناس والفقراء. فكل مطالباته وضغوطه موجهة لتخلي الحكومة عن دعم شعبها. وحين يضطر فإنه يتحيز حتى في دراساته ليصل الى النتائج التي ترتق أصحاب النفوذ فيه كما تنبه اكرام يوسف. لقد طالب سوريا عام ٢٠٠٦ بعدم زيادة الرواتب وهي شديدة الإنخفاض. وأوصى الأردن، (عن فهمي الكتوت) بتقليص النفقات بمعدل ٢٪ خلال زيارة وفده الأخيرة والتي يخشى منها ان تسبب ضرراً فادحاً على الفئات الشعبية وزيادة افقار الفقراء ودفع البلاد نحو الأزمات.

تكتب هويدا طه : "كان الفقر موجودا في مصر منذ الأزل.. لكن الجوع ندر أن يكون هناك على تلك الضفاف.. الآن .. تسمع كل يوم تقريبا عن أب انتحر لأنه لم يتمكن من شراء البيض لكل أبنائه.. أم أحرقت نفسها بسبب صراخ يخرج لا من حنجرة أطفالها وإنما من خواء بطونهم.. أخ قتل أخاه من أجل رغيفين وقطعة جبن.. رجل أعمال ينفق على غذاء أسد يربيه في قصره ثلاثين ألف جنيه شهريا."

و يضيف اليسار المصري: "الفلاحون في مصر تتزايد مديونيتهم لبنوك التنمية والائتمان الزراعي حتي وصلت الي اكثر من ٥مليار جنيه".

لكن البنك الدولي ليس إلا واحداً من ادوات "الإصلاح" و "حرية السوق" المحطمة للبشر، وهناك ادوات اخرى.

تكتب جمعية "مساواه" لحقوق الإنسان عن منطقة الاستثمار في بورسعيد، ألداخله في اتفاقية "الكويز" مع الجانب الاسرائيلي،ويعمل بها قرابة ثلاثة عشر إلف عامل وعاملة، في صناعة الملابس الجاهزة بصفه أساسية، عن انتهاكات خيالية لحقوق العمال والتأمينات وقواعد السلامة والتعويض، حيث يشترط على العمال توقيعهم استقالات مسبقة غير مؤرخة، ويشترط عليهم الحصول على "عدم ممانعة" من مكتب التشغيل، والذي يعني انه ان اختلف العامل مع رب عمله، حرم من العمل في المنطقة كلها. وكأن هذا كله لم يكف فاضيف "التعذيب" الى قائمة جرائم المنطقة الإستثمارية! العامل عبد الرحمن حسني مسعد السيد في " مصانع طيبه للملابس الجاهزة " تسبب في إتلاف عدد من قطع الملابس، فاقتيد إلى الاداره، ليجرى ضربه وتعذيبه بطريقة وحشية، ليقع –عقب ذلك –من الدور الثالث مضرجا بدمائه ولأن حالة العامل كانت حرجه جدا، فقد رفض مستشفى بورسعيد العام قبوله، وتم نقله إلى المستشفى الجامعي بالاسماعيليه / حيث تبين إصابته بكسور بالحوض والكتف والكعب واسترواح هوائي بالرئة. على اثر الحادث فصل المعمل عشرين من العمال الذين شهدوا بما حدث.

ولعل من اشهر دول العالم تغييراً نحو الإصلاح هي الهند التي كانت يوماً غنية بمعادنها لكنها لم تعد تملك غير اراض زراعية لفلاحيها. واليوم تحدثنا "فاندانا شيفا" عن ما تسميه "حروب الأرض" بين الشركات الكبرى (الكوربوريشن) والفلاحين الذين يسعون الى البقاء على قيد الحياة. وليس في هذه العبارة مبالغة درامية فقد سجلت الهند نسبة متزايدة ملفتة للنظر من حالات الإنتحار بين الفلاحين بسبب الضغط الإقتصادي الذي يتعرضون له جراء "تحرير" السوق والتي اجبرت قسوتها اللامتناهية حتى وزير المالية الهندي المغرق في ليبراليته الى انتقاد "اختطاف الكوربوريشن لارض الفلاحين الصغار في الهند من خلال خلق مناطق اقتصادية خاصة والاستثمار الاجنبي المباشر في العقارات." شيفا : "في كل مكان يختطفون فيه الارض من اجل خلق جزر للرفاهية ومناطق لا تخضع للقانون تنشب حروب هناك." و " سرقة الغلال الكبرى بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات في البزنس الزراعي روشتة لمزيد من حالات الانتحار بين الفلاحين، ومزيد من الجوع والفقر والامراض"

وتقول شيفا: " سوف تتمتع وحدات المناطق الاقتصادية الخاصة باعفاء ضريبي ١٠٠٪ في الخمس سنوات الأولى، واعفاء ٥٠٪ في السنتين التاليتين، و٥٠٪ من الضرائب على ارباح التصدير للخمس سنوات التالية.

مسموح بحساب آجل للخسائر. صرحت وزارة المالية ان هذه التسهيلات سوف تؤدي لخسارة تبلغ ٢ تريليون روبية." أظن انها تذكرنا بـ "شروط" الإستثمار العراقي الـ "افضل" كثيراً، اليس كذلك؟

كذلك ذكرتنا عبارتها التالية بما يجري من حديث حول "عقود شراكة الإنتاج" : " القانون الجديد يضع الزراعة بالتعاقد في صميم بنائه. نموذج اتفاقية الزراعة بالتعاقد يشير الى الكوربوريشن بوصفها "راعي الزراعة بالتعاقد". تلزم التعاقدات الفلاحين على الانتاج، ولكنها لا تجبر الشركات المتعدية الجنسيات على ان تشتري. في حالة النزاع، لا يستطيع الفلاحون اللجوء الى العدالة والمحاكم. كما ينص القسم التاسع من "آليات تسوية المنازعات".

والآن " ثلث اطفال العالم الذين يعانون سوء التغذية هم من الهند" (اليونيسيف). شيفا: "اختطاف الكوربوريشن لقمح الهند سوف يدفع مزيد من الاطفال الى الجوع، بل حتى الى المجاعة، ومزيد من الفلاحين الى الانتحار".

أما نحن فنختتم زيارتنا للهند بقصة نشرتها "الجزيرة" عن الفلاح جواهر مانجي الذي قضى ٢٧ عاماً من اعوامه الـ ٧٢ وهو يعمل مقابل ٤٠ كغم من الرز اقترضها من صاحب العمل حين كان عمره ٤٥ عاماً، والذي يريد منه ٥٠٠٠ روبية اضافية لإطلاق قيده! قالوا ان حالة جواهر كثيرة التكرار في الهند.

بوليفيا رفضت التوقيع على اعلان عالمي عن أهمية الماء النظيف لانه لا ينص على ان الحصول عليه أحد حقوق الانسان، بينما يرفض الآخرون اضافة مثل هذا النص! قصة الماء وبوليفيا تذكر بحكومتها السابقة التي وقعت عقداً مع شركة غربية لإحتكار توزيع ماء الشرب في ثاني مدينة في بوليفيا ينص على ان ليس من حق الناس استخدام ماء الأمطار للشرب! لايقصد النص طبعاً ان يمنع كل فرد من ان يفتح فمه عندما تمطر السماء، لكنه يستطيع منع اي انشاء يجمع ماء الأمطار لتوزيعها على بيت او بضعة بيوت ان وجد الناس ان اسعار الشركة عالية.

وفي بلاد الرافدين اليوم يحرم ٧٠٪ من السكان من الماء الصالح للشرب!

لايقتصر اذى الفقير على نقص المال والغذاء، بل يجعله ذلك ضحية سهلة لكل الشرور، ويجعل من اطفاله مختبراً للتجارب وسرقة الأعضاء ومن بناته هدفاً للدعارة ومن شبابه مرتزقة ومجرمين وبلاده مقبرة للسموم والنفايات النووية. لاحدود للكوارث التي يفتح بابها الفقر، وللعراق حصة اسد.

قبل فترة كتبت عن صناعة حلوى الأطفال بصبغة تحتوي مركبات الزئبق، واخبرني صديق عن استخدام حاويات خطرة لمواد غذائية وردت مها عبد الكريم بمقالة ان ذلك ربما ليس اسوأ ما حدث ونقلت تجربة عائلتها الخاصة مع التلوث والتسمم وتحدثت عن طحين ذو لون "مزرق" بقي يوزع سنوات على العراقيين.

توالت التقارير عن الأخطار التي تهدد العراقيين من مهجرين وفقراء وعن زيادة نسبة وفياة الأطفال والمصابين بالعاهات والتشوهات. تنبأت الإندبندنت بكارثة انسانية مرعبة وكتبت اوكسفام عن انتشار الجوع والمرض في العراق وقالت اليونسيف ان حالة اطفال العراق تسير من سيء الى اسوأ. هؤلاء الأطفال صار احدهم يستيقظ من الصباح الباكر ويحمل فأساً صغيرة على كتفه الى منطقة "خلف السدة" لعله يحظى بفرصة لدفن احد المقتولين المجهولي الهوية مقابل أجر بخس من منظمة خيرية.

يسير العراق بخطى حثيثة نحو "تحرير السوق" كهدف اسمى يزاحم في اولوياته تحقيق الأمن وايقاف الإرهاب وغيرها من المصائب الكبرى. وزير التجارة العراقي عبد الفلاح السوداني "الحكومة العراقية أصدرت العديد من القوانين التي تخدم تحرير الاقتصاد العراقي وتسهل عملية التنسيق مع حركة الاقتصاد العالمي أمامه، خاصة بعد إقرار قانون الاستثمار الذي ستكون له مزايا مستقبلية إيجابية على حركة الاقتصاد في عموم المحافظات".

مؤخراً أعلن وزير المالية العراقية باقر جبر الزبيدي أن العراق وقع اتفاقا مع الوكالة الدولية لحماية الاستثمار يقوم البنك الدولي بموجبه برصد ١٧ مليار دولار لحماية المستثمرين في العراق من أية إجراءات تعسفية محتملة. ألإستثمار هو من تهتم الدولة بحمايته من التعسف وليس المواطن.

قد يقول قائل: نعم هذا قد يحدث في مصر والأردن وافريقيا، لكن نحن أغنياء. لدينا نفط كثير وإن كان لابد، فلا بأس ان يسرقونا، فمهما سرقونا سيبقى لنا منه ما يكفي لعيش رغيد. ألا يسرقون دول الخليج؟ ليس هذا صحيحاً، واصحاب الثروات معرضين لأكبر افقار ممكن، ولدول الخليج ظروفها المختلفة.

قبل فترة تحدث محللون امريكان عن فكرة تبدو مغرية وهي توزيع النفط مباشرة على المواطنين فاستنتج انها" قد تضع ٣٥٠٠ دولار سنويا في أيدي كل مواطن عراقي بالغ."

لكننا لو وزعنا الناتج العالمي على البشر لحصل كل شخص (وليس كل بالغ فقط) على حوالي ٧٠٠٠ دولار. اي ان "العالم" بإنتاجه مقسماً على سكانه اغنى من انتاج العراق مقسماً على سكانه، حتى ان حسبنا زيادة سعر النفط. ورغم ذلك لم يمنع غنى العالم الشديد ان يعيش غالبية سكانه تحت مستوى عيش بقر الدول الغنية! كان العالم غنياً هو الآخر، لكنه حين تركهم يسرقوه، لم يتركوا له، حيثما استطاعوا، غير الجوع.

لذا كان محقاً من كتب مقالاً بعنوان: "غناكم سبب فقرنا" (غسان عبد الهادي) يشير فيه الى "تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥" الذى أكد ان الدول الغنية مسؤولة عن تاخر نمو البلدان الفقيرة، فسياساتها التجارية "الغير العادلة" التى تطبقها فى علاقاتها التجارية مع العالم النامى تعيق نموه وتحبط كل محاولاته لتخطى مستوى الفقر وان "عدم المساواة يشكل العائق الاساسى امام النمو". ويموت طفل واحد بسبب الفقر كل ثلاث ثوان.

لاعجب في ذلك اذا كانت ٨٨ عائلة غنية في العالم تملك ثروة معادلة لكل ثروات الشعب الصيني مجتمعة.

ما الحل إذن؟

هل يمكن "اقناع" الشركات بأن تقف عند حد معين من الأرباح وتتوقف عن تدمير العالم والإنسان؟ لقد كان هذا الأمر مشكوكاً به دائماً، لكنه يصبح بعد العولمة وتحرير الشركات من قيود الحكومات، حلماً خيالياً. ببساطة لان فتح ابواب المنافسة الشرسة على مصاريعها دون قيود يجعل من الربح الأقصى ليس مسألة جشع بل مسألة حياة او موت بالنسبة للشركات. فهذه المنافسة الشديدة تدفع الشركات الى تخفيض الكلفة بأي شكل بغريزة البقاء على قيد الحياة. وبعد ان تستنفد الشركات قدراتها التكنولوجية على خفض الكلفة ليس لها الا التوفير من اجور العمال والمصاريف على البيئة والسلامة وظروف العمل. ولا نحتاج الى التخمين، فأمامنا الأمثلة ناصعة الوضوح: الشركات الأكبر والأكثر نجاحاً في مجالها، مثل شركة "ايكيا" السويدية للأثاث والمواد المنزلية واسواق وول مارت (سوبر ماركت) و "نايك" للملابس الرياضية، هي ايضاً الأشهر بفضائحها في استغلال عمالها وعمال فروعها في افريقيا وغيرها وقد واجهت هذه الشركات شكاوى عالمية من منظمات حقوق الإنسان. ماذا تفعل الشركات المنافسة لكي لاتخرج من الأسواق؟ لا مناص لها من ان تتبع نفس الأسلوب! إذن وفي ضل العولمة والخصخصة وتحرير الأسواق يصبح افقار الإنسان وسيلة لاغنى عنها لمن اراد من الشركات البقاء على قيد الحياة.

لقد وصل الأمر ان الشركات اصبحت لاتتنافس مع الشركات الأخرى في تخفيض اجور العمل وظروفه فقط بل تعدت ذلك الى دفع فروعها المختلفة للمنافسة على ذلك فيما بينها. لقد دفعت شركة اوبل الألمانية فروعها في مختلف الدول الى منافسة لإنتاج احدى السيارات الجديدة، واعطت العقد لفرعها الذي تعهد بالقيام بذلك بأقل كلفة ممكنة، والذي يعني اجورا اقل وساعات عمل اطول غير مدفوعة الأجر واهمالاً لظروف العمل والبيئة.

هل هناك خيار اخر؟ يجهد المولعون بحرية (نهب) السوق ان يقنعونا بسريان مبأ "تينا" TINA There Is No Alternative الذي اخترعته ثاتشر. وهم يرددون ان الأمر يشبه الدراجة، اما ان تسير الى الأمام او تسقط ان توقفت. هذا المثل طرحه اياد جمال الدين اثناء مناقشة الدستور قبل سنتين في غير مكانه ودون ان يشير الى مصدره. لكنه في الحقيقة كان قد ذكر في مؤتمر للعولمة في الهند كحجة لعدم وجود خيار غير الإستمرار والتسريع في تحرير السوق. فردت عليه ناشطة هندية (ربما كانت شيفا نفسها، لست متأكد) قائلة: " لكن للدراجة قائدها وهو قادر في اية لحظة يريد ان يضغط الكابح ويضع رجله على الأرض فيقف دون ان يسقط، وكل راكب دراجة يعرف ذلك حتى الأطفال! هو من يتحكم بالدراجة وليس العكس، ولو كان الأمر غير ذلك لما اشترى احد دراجة". هكذا يجب ان تستعيد البشرية ثقتها بقيادتها لإقتصادها لا ان تقبل اسطورة دراجة حرية السوق التي تسقط ان توقفت او غيرت اتجاهها. وعلى اية حال، وحتى لو كانت تلك الأسطورة صحيحة فيبقى رد الفعل عليها غير صحيح. لا احد يكتشف ان فراملة عاطلة فيقول: "..آه..إذن لا خيار لي سوى السير الى الأمام فلأزيد سرعتي أذن. لأن اول ما يفكر انسان عاقل به حين يجد نفسه على مركبة لايسيطر عليها، هو ايقافها بأي ثمن قبل ان تؤدي به الى كارثة!

بعد ما حدث لفروع شركة اوبل، اتصلت نقابات عمال الفروع ببعضها واتفقت على ان "تعولم" جهودها باعتباره الحل الوحيد في مواجهة عولمة الشركة لجهودها واتفقوا الا يسمحوا بمثل تلك المنافسات لاحقاً. ولعل في ما قامت به نقابات شركة اوبل املاً لمقاومة النزول في هذه الحفرة الرأسمالية المتزايدة الضيق للبشرية.لقد اعتذرت في بداية مقالي عن اهانتي للبشر بمقارنتهم بالبقر. لكن ان استمر المسير في هذا الطريق، على دراجة الخصخصة وتحرير السوق وتقييد الناس، العاطلة الفرامل، فلن يكون هناك غداً معنىً لمثل هذا الإعتذار، بل قد يتوجب علينا عند المقارنة حينها الإعتذار للبقر!

"صنع في الصين" أمام تحديات كبيرة

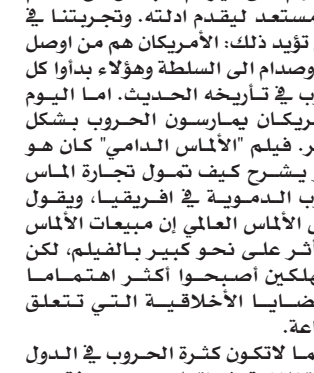

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

في عهد زعيمها المؤسس "ماو تسي تونغ"، كانت الصين حريصة على تزويد الدول النامية بأجود ما تنتجه من السلع بغية تلميع صورتها في أعين شعوب تلك الدول والظهور بمظهر الدول الصناعية القادرة على منافسة الدول المتقدمة. وفي هذا السياق يقول احد التقارير أن الصين زودت فيتنام بنوعيات متطورة من البنادق و الرشاشات و المدافع التي لم تزود بها جيشها الأحمر، ليكتشف الجنود الصينيون لاحقا، أي أثناء الحرب القصيرة بينهم و بين الجيش الفيتنامي في عام ١٩٧٩، أنهم يقتلون بأسلحة صينية أكثر تطورا من تلك التي بحوزتهم.

ويبدو أن هذا المنحى استمر حتى الآن، بمعنى أن ما تصدره الصين إلى الخارج من سلع هي أجود نسبيا مما تعرضه للمستهلك المحلي. غير أن هذا لم يمنع من اكتشاف أن المنتج الصيني بصفة عامة لا يزال بعيدا عن معايير الجودة و الأمان العالمية، و بالتالي تفصله هوة كبيرة عن مثيلاته المصنوعة في البلاد الآسيوية المتقدمة، دعك من دول الغرب، رغم التقدم المشهود التي حققته المصنوعات الصينية في العقدين الأخيرين، واكتساحها للأسواق العالمية بسبب رخص أثمانها.

وهذا تحديدا ما أشارت إليه جملة من الأحداث المتلاحقة هذا العام والتي صدرت على إثرها انتقادات لاذعة للسلطات الصينية من دول الغرب واليابان وسنغافورة بسبب تساهلها في التقيد بمعايير الجودة و الأمان العالمية وتركها الحبل على الغارب للمصنعين المحليين للتقليد و الغش والتحايل واستخدام مواد مضرة بالصحة الآدمية في ما تصدره من مأكولات ومشروبات روحية وسجائر وكماليات مثل ألعاب الأطفال المدهونة بمواد تحتوي على نسبة عالية من الرصاص، والأدوية غير المحضرة تحضيرا علميا دقيقا، ومعاجين الأسنان الحاوية على مواد سامة، وبطاريات الهواتف النقالة التي سرعان ما تنفجر في وجوه أصحابها، وإطارات السيارات القابلة للعطب السريع على الطرقات، و غير ذلك.فمؤخرا مثلا قامت شركة "ماتيل" الأمريكية التي تعتبر من اكبر مصنعي و مسوقي ألعاب الأطفال في العالم، والتي ارتبطت مع إحدى الشركات الصينية منذ أكثر من عقد بعقود لتصنيع الألعاب لحسابها وفق تصاميمها الخاصة، بإعادة أكثر من ١٧ مليون قطعة من الألعاب بعد اكتشاف طلائها بمواد ضارة بالصحة، الأمر الذي تسبب في إغلاق هذه الشركة و تشريد الآلاف من عمالها، بل وانتحار كبير مسئوليها.

وعدت هذه التطورات بمثابة انتكاسة مؤلمة لصناعة الألعاب في الصين التي تعتبر الأكبر على مستوى العالم بدليل استحواذها على حصة تفوق ٦٠ بالمئة من الإنتاج العالمي وتصديرها نحو ٢٢ بليون قطعة في العام الماضي.

ومن الأمثلة الأخرى اكتشاف السلطات الأمريكية والكندية في ابريل الماضي أن حوادث نفوق الكثير من القطط و الكلاب المنزلية مرتبطة بما تناولته من أغذية معلبة مصدرها الصين، وادعاء المسئولين في بنما وهايتي بأن بعض أدوية السعال المصنوعة في الصين كانت سببا في وفاة عددا من الأشخاص.

وجاءت هذه التطورات في وقت عصيب للصين بسبب ما تعانيه قطاعات تصديرية صينية أخرى من متاعب، مثل قطاع تصدير الأسماك وفواكه البحر و الطيور كنتيجة لاكتشاف المستوردين العالميين تلوثها بملوثات بحرية أو كنتيجة لإصابتها بأمراض معدية أو احتوائها على مضادات حيوية، أو لاكتراث مصدريها بقواعد التخزين والنقل والصيد السليمة، وهو ما دعا الولايات المتحدة وكندا و اليابان والاتحاد الأوروبي وروسيا لإلغاء صفقات توريد ضخمة واتخاذ إجراءات مشددة. والمعلوم – طبقا للإحصائيات الدولية –أن إجمالي صادرات الصين من الأغذية في عام ٢٠٠٥ بلغ نحو ٢٤٦ بليون دولار أي أعلى ثمان مرات من الرقم المسجل في عام ١٩٨٠ وهو ٣١ بليون دولار.

من جانبها، حاولت الصين التخفيف من حدة هذه المشاكل بالإشارة إلى أن بضائعها المصدرة لا تزال أفضل من حيث الجودة و الأمان من بضائع دول أخرى، ثم قامت بحملة إعلامية معاكسة اتهمت فيها بعض الدول ولاسيما في الغرب بالتجني والمبالغة من اجل الأضرار بسمعة الصين وموقعها التنافسي، واتبعت ذلك بتوجيه تعليمات مشددة حذرت فيها وسائل الإعلام المحلية من التطرق إلى الأخبار الضارة بسمعة البلاد التصنيعية أو إعادة نشر الأخبار المتداولة في الصحافة الغربية وصحافة هونغ كونغ عن الموضوع. وكرد فعل على إلغاء بعض الدول لصفقات الاستيراد من الصين، قامت بكين في الأشهر الماضية بإلغاء صفقات لاستيراد اللحوم المجمدة من شركات عالمية أمريكية واسترالية، ورفضت استقبال ٣٠٠ طن من المأكولات البحرية القادمة من استراليا وخمسة حاويات ضخمة من مياه ايفيان الفرنسية، بدعوى احتوائها على مواد عضوية ضارة.

غير أن الصين، التي شكلت الصادرات و الاستثمارات الاجنبية العنصر الرئيسي في صعودها الاقتصادي، استوعبت في النهاية أن ردود أفعالها تلك غير مفيدة وان مبدأ الاعتراف بالتقصير ومن ثم التحرك الجاد لإصلاح الخلل هو الخطوة الصحيحة للحفاظ على سمعة صناعاتها. وعليه سارعت في الأسابيع الأخيرة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الرقابية الهادفة إلى التزام اكبر بمعايير الجودة والسلامة العالمية، ومعاقبة المسئولين عن الغش والفساد والتحايل مع إغلاق المصانع المسئولة عن الإساءة إلى سمعة البلاد أو إلغاء تراخيصها، ممهدة العملية بالقول أن سرعة تنامي أسواق الصادرات الصينية وزيادة الطلب العالمي عليها جعلت بعض المصنعين يهملون أو يتساهلون مع بعض معايير الجودة والأمان. وقد تجلت هذه الإجراءات في إلغاء تراخيص نحو ٣٠٠ مصنع صغير لإنتاج الألعاب، وتكثيف حملات التفتيش ولا سيما في إقليم غوانغدونغ المزدهر التي تعتبر رئة البلاد الصناعية، وتحميل الحكومات المحلية التي تقع المصانع غير الملتزمة في نطاقها مسئولية وقوع أخطاء أو عمليات غش بدلا من تحميل المسئولية لأجهزة الرقابة القومية، وفتح حوار جاد مع كبار الشركاء التجاريين حول اشتراطاتهم وملاحظاتهم.

بقي أن نقول أن ما ينقذ سمعة الصناعة الصينية حقا هو المزيد من الحريات الإعلامية والصحفية في صورة توفير فرص للنقد والنقاش الحر والتوعية، على اعتبار أن مثل هذا النقد والنقاش يكشف مبكرا مواطن الخلل والفساد ويستفز المعنيين لتدارك الأخطاء أولا بأول. ذلك أن غياب تلك الحريات، معطوفة على الشره الاستهلاكي للمواطن لاقتناء الماركات العالمية من السلع و شره المصدر لتحقيق أقصى الأرباح، وتغاضي بعض المسئولين عن مخالفات المصنعين لوجود روابط أو مصالح خاصة تجمعهم مع هؤلاء، أدى إلى تراكم الأخطاء واستفحالها، ومعها انتعشت سوق الكماليات المقرصنة والمغشوشة لتصل إلى سوق الأدوية والأطعمة والمشروبات. وفي هذا السياق لاحظ احد التقارير الميدانية، أن ٩٠ بالمئة مما يروج من البضائع في الأسواق المحلية في مواسم الشراء الكبرى كرأس السنة الصينية مثلا هو من السلع المقلدة والمغشوشة، وان أية سلعة عالمية تحظى بإقبال كبير سرعان ما يتم تقليدها كيفما كان وتطرح في الأسواق بنفس اسمها العالمي لكن دون أدنى التزام بالمواصفات المعروفة لجهة الجودة و المتانة والأمان.